

## بيان المدير العام الافتتاحي أمام لجنة مشكلات السلع

**28 مايو/أيار 2012**

السيدة، Gothami Indikadahena نائبة الممثل الدائم لسري لانكا ورئيسة لجنة مشكلات السلع،

معالي الوزراء، سعادة السفراء والممثلين الدائمين،

أيها المندوبيون الموقرون،

حضرة ممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأجهزة السلع الدولية،

السيدات والسادة الزملاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظّمات الأمم المتحدة الأخرى،

أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة:

أرحب في منظمة الأغذية والزراعة بالدورة التاسعة والستين لجنة مشكلات السلع.

هذه هي اللجنة الفنية الأقدم عهداً في المنظمة وقد عقدت دورتها الأولى عام 1950. وما زال المنتدى العالمي الوحيد للنظر في وضع الأسواق وتطور السياسات، وللتصدي للمسائل الناشئة. وهي ما تزال فعالة اليوم كما كانت آنذاك.

عام 2011 تجاوزت فاتورة البلدان المتدنية الدخل لاستيراد الغذاء، والتي تعاني من نقص في الغذاء وتعتبر من أكثر البلدان هشاشة إزاء الصدمات التي تعصف بالمدخلات والأسعار، 212 مليار دولار أمريكي.

ويعيش في هذه البلدان ما يناهز ثلاثة مليارات نسمة، ويعتمد عدد أكبر من ذاك المذكور آنفاً على استيراد الغذاء وهم معرضون لآثار التطورات التي تشهدها أسواق الغذاء الدولية.

لذا فإنَّ الأسواق الدولية والتجارة تؤدي، بالنسبة للمستهلكين والمنتجين والبلدان المستوردة والمصدرة، دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي.

لذلك فإنَّ تقلب الأسواق المتعاظم في السنوات الأخيرة تطور مثير للقلق. وقد سجَّل مستوى التقلب عام 2010 ضعيفٌ المستوى الذي سُجِّل في بداية التسعينيات.

وفيما للأسعار المرتفعة تكلفة ترخي بثقلها على المستهلكين الفقراء، إلاَّ أنه يمكن أن تفيد المنتجين، لمستويات التقلب العالية آثار سلبية على الطرفين.

وببساطة، يمكن لها أن تحول الضعفاء إلى جياع.

بالنسبة للمزارعين يفضي تقلب الأسعار إلى انعدام اليقين المتصل اتصالاً وثيقاً بالإنتاج الزراعي، وهو يشطِّب الاستثمارات.

وتشكل أسعار الغذاء المرتفعة اليوم تهديداً بالنسبة للمستهلكين الفقراء في جميع أنحاء العالم. ولكن في الماضي القريب جعلت أسعار الزراعة المتدنية الزراعة غير مستدامة اقتصادياً للكثير من أصحاب الحيازة الصغيرة في البلدان النامية.

حتى عام 2006 تراجعت تكلفة سلة الغذاء العالمية بما يوازي نصف القيمة تقربياً خلال السنوات الثلاثين الأخيرة عندما تم تصحيحها بسبب التضخم.

وفي إطار هذا السيناريو، وإزاء الإمدادات الغذائية الرخيصة والجاهزة في الأسواق العالمية، ونظراً إلى الحاجة إلى إصلاحات بنوية في الحكومات، فإنَّ القطاع الزراعي قد فقد أهميته في الكثير من البلدان النامية لاسيما في أكثرها فرعاً.

وتبدل هذه الذروة الجديدة التي تم بلوغها هذا السيناريو. فزيادة الأسعار وتقلباتها الكبير يمكن أن يفسراً بعدة أسباب بما في ذلك الصدمات التي تتعرض لها الإمدادات، والمخزونات المتدنية، وأسعار الطاقة المتزايدة، والمضاربات المفرطة، والقيود على التجارة التي تطبقها بعض البلدان رداً على الأزمة الغذائية والطلب العالمي المتزايد.

ومن جميع هذه الأسباب يُعتبر دور المضاربات المفرطة من دون أدنى شك من أكثر الأسباب إثارة للجدل.

ومن جهة فإنَّ بعض الكتاب يشيرون إلى أنَّ للمضاربات أثراً طفيفاً أو ربما معذوماً على الأسعار. ومن جهة أخرى فإنَّ كتاب آخرين يعتبرون أن هناك بعض الذين يقامرون بالسلع الغذائية في الأسواق العالمية.

ولا نتحدث هنا عن المضاربات المتصلة باكتشاف الأسعار، وسير الأسواق الآجلة العادي. لا بل إننا نتحدث عن الإفراط في المضاربات في الأسواق المالية المشتقة ما يزيد من تقلب الأسعار وسرعتها.

وليس هذا بالجدل الجديد. فبعد انهيار سوق الأسهم عام 1929، وكساد عام 1930 حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحد من الآثار السلبية للمضاربات غير المتحكم فيها.

وسيبقى تقلب أسعار الغذاء مسألة هامة مدرجة على الأجندة الدولية وهو يشكل أولوية قصوى في إطار التحاليل التي تضعها منظمة الأغذية والزراعة وفي مشورتها السياسية.

العام الماضي، قامت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنسيق تقرير المنظمات الدولية الذي رُفع إلى مجموعة العشرين وتناول الردود على تقلب أسعار الغذاء ووفر ورشات عمل سياساتية في كل الأقاليم. كما دعمت المنظمة مبادرة الرئيس Fernandez من جمهورية الدومينيكان الذي قاد اعتماد قرار الأمم المتحدة بشأن "التصدي للتقلبات المفرطة في أسعار الغذاء والأسواق المالية وأسواق السلع المتصلة بذلك".

والتقى الأسبوع الماضي Patricia Espinosa وزيرة الشؤون الخارجية في المكسيك، البلد الذي يضطلع برئاسة مجموعة العشرين. وقد ردّدت الرأي القائل بأننا نحتاج إلى آليات عالمية للنهوض بالإنتاج الغذائي، وبأنه لا بد من مراقبة المضاربات المالية لتفادي هذه التشويهات. كما طلبت من المنظمة الاهتمام بشكل أكبر بهذه المسألة.

ولا بد من إجراء مزيد من البحث حول هذا الموضوع إلا أن توافقاً للآراء بُرِزَ في مفاده أن إضفاء طابع مالي على أسواق السلع الزراعية قد رفع بشكل كبير تقلبات الأسعار الزراعية. ولا بد من اعتماد تنظيم ما لتفادي ازدياد تقلب الأسعار في الأسواق الدولية المشتقة.

ويتوقع، في المستقبل القريب، أن تلازم الأسعار مستوى مرتفعاً قياساً بالعقود السابقة، كما يفترض استمرار تقلب الأسعار.

هذا واجد من الاتجاهات العالمية التي تم تحديدها في عملية التفكير الاستراتيجي التي تقوم بها المنظمة لتصحيح الاتجاه الاستراتيجي وأولويات المنظمة في المستقبل.

وهذه عملية تشاركيّة تجري بالتشاور مع الأعضاء، والموظفين، والخبراء، والشركاء الخارجيين وقد بدأتُ بها ما أن استلمتُ مهامي في يناير/كانون الثاني. وكانت الخطوة الأولى رصد الاتجاهات الرئيسية التي تشكّل عالمنا، وتؤثر على مجالات ولاية المنظمة.

وتم تحديد أحد عشر اتجاهًا. وقد شملت الطلب المتزايد على الغذاء، وأسعار غذاء أعلى وأكثر تقلباً، والتنافس المتعاظم على الموارد الطبيعية، وتغيير المناخ، وتزايد الهشاشة.

وقد حددنا من هذه الاتجاهات سبعة تحديات تشمل القضاء على انعدام الأمن الغذائي، والانتقال إلى الإنتاج الغذائي والاستهلاك المستدامين، وتحسين سبل العيش ومقاومة سكان الأرياف؛ وضمان نظم غذائية وزراعية أكثر إنصافاً وإشراكاً، وتعزيز آليات الحكومة على كافة المستويات.

ونحن نناقش عملية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات مختلفة الأجهزة الرئاسية للمنظمة. وقد تلقينا بالفعل إسهامات ودعمًا قوياً من مؤتمرات المنظمة الإقليمية الخامسة ومن لجنة الزراعة. وإنني أتطلع لتلقي تعليقاتكم حول الاتجاهات والتحديات العالمية. وستستمر النقاشات خلال الأسابيع القادمة بما في ذلك خلال الدورة القادمة التي يعقدها مجلس المنظمة في منتصف يونيو/حزيران.

أيها السيدات والسادة ،

في هذه الدورة، أمامكم جدول أعمال غني ومتتنوع يشمل إصلاح هذه اللجنة. وإنني أدعم هذه الجهد بالكامل لتحسين سير عمل لجنتكم، ولتعزيز موقعها في قلب النقاش العالمي حول أسواق السلع الزراعية، والتجارة، والمسائل السياسية المرتبطة بذلك.

وستتاح أمام اللجنة فرصة النظر في تطورات هامة في إطار قضايا التجارة الإقليمية، واتفاقياتها. وفي هذا السياق سيقام حدث خاص حول الموضوع "تعزيز التجارة الداخلية في إفريقيا".

وهناك الكثير من المنافع التي تتأتي عن تكامل إقليمي أكبر غير أن هناك تحديات كثيرة أخرى، فالتجارة داخل إفريقيا مثلًا تشكل 10 في المائة فقط من إجمالي التجارة في القارة.

كما ستتلقي اللجنة تقارير عن التزامات المنظمة إزاء مجموعة العشرين خلال السنين الأخيرتين في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وستحاطون علمًا بالدعم الذي نوفره، وبالتقدم المحرز في تنفيذ نظام معلومات الأسواق الزراعية.

وستنتظرون في هذه الدورة في توقعات أسواق السلع الزراعية على الأجلين القصير والمتوسط.

وكما تعلمون جيداً، فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2012 السنة الدولية للتعاونيات.

ويسعدني أن أعلمكم بأنّ حدثاً خاصاً، بمشاركة صاحبة السعادة Laura Chinchilla رئيسة جمهورية كوستاريكا، سيعقد صباح غد. ويتماشى ذلك مع شواغل هذه اللجنة إزاء دمج صغار أصحاب الحيازة في الأسواق، وهو بند آخر مدرج على جدول أعمالكم.

ويُسهم تكامل الأسواق في ضمان الأمن الغذائي. ذلك أن 70 في المائة على الأقل من أفراد سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية. ومعظمهم من صغار المزارعين، ومزارعي الكفاف، وهم ينتجون في أغلب الأحيان ما يكفيهم لسد رمقهم. ويمكن الحصول على أفضل التكنولوجيا المتکيفة مع احتياجاتهم بشكل أفضل، وللأسواق أن يسمح لهم بالذهاب أبعد من زراعة الكفاف، ويُسهم في سد فجوة الإنتاجية التي تعترض الكثير من صغار أصحاب الحيازة.

ولا يمكن أن نستمر في اعتبار أصحاب الحيازة الصغيرة جزءاً من مشكلة الجوع. فهم يشكلون جزءاً هاماً من الحل، ودورهم أساسي في النهوض بالإدارة والزراعة المستدامين لواردنا الطبيعية.

ولنذكر، فيما يفصلنا أقل من شهر عن قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20، ولنؤكد مجدداً أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم يتم القضاء على الجوع وسوء التغذية.

وتتشكل قمة ريو+20 فرصة ذهبية لاستكشاف أوجه التلاقي بين أجندتي الأمن الغذائي والاستدامة لضمان تحقق هذين البعدين، حيث يحتاج كلّ منهما إلى تغييرات تؤدي إلى نماذج إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

وفي الوقت نفسه، فلنذكر بأنّ الانتقال إلى مستقبل مستدام يحتاج بدوره إلى تغييرات جذرية في الحكومة العالمية للغذاء والزراعة، وإلى تمويل مناسب لعملية الانتقال نحو منظومة إنتاجية أكثر استدامة. والسؤال الهام الذي يُطرح هنا هو من يسدّد هذه التكلفة.

ما يزال حجم التكلفة الدقيق لعملية الانتقال هذه غير واضح، ولكن وفقاً لتقديرات أولية وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإنّ التكلفة مرتفعة.

في الماضي كان الفقراء قد سددوا حصة أكبر من تكاليف الانتقال، وتلقو حصة أصغر من المنافع ، ويتوجب علينا أن نغير هذا التوازن المجنح.

أيها المندوبون الموقرون، أيها السيدات والساسة، ستساعد مناقشاتكم حول بنود جدول الأعمال المختلفة المنظمة على تحديد الأولويات خاصة في مجال أسواق السلع والتجارة. أتمنى لكم اجتماعاً بناءً وناجحاً، كما أتطلع للنتائج التي ستتبثق عن مداولاتكم. وشكراً.